



الرعاية الاجتماعية للجوارى والعبيد السود في العصر المملوكي

د. علي السيد علي محمود

كلية التربية - فرع جامعة القاهرة بالفيوم - مصر

المعروف أن المجتمعات التي عاشت تحت ظل حكم

سلاطين المماليك (٦٤٨-٩٢٣هـ/ ١٢٥٠-١٥١٧م) في كل من

مصر وسورية ولبنان والأردن وفلسطين والحجاز قد شهدت

من

تدفق أعداد ضخمة من الرقيق بوجه عام، والجواري والعبيد السود بوجه

خاص، نتيجة عاملين هامين، وهما تغلغل طبقة المماليك الذين حكموا تلك

المجتمعات قرابة ثلاثة قرون، والحروب الصليبية (٤٩٠-٦٩٠هـ/ ١٠٩٧-١٢٩١م)

وما لها من نتائج في ازدهار العلاقات التجارية بين الشرق والغرب، وما تحقق

فيها من ثروات طائلة للشرق والغرب على السواء. هذان العاملان أسهما بشكل

مباشر في أن تشكل طبقة الجواري والعبيد السود كثرة عددية في المجتمعات

سائلة الذكر، بحيث لا نغالي إذا قلنا إنه قل أن تجد داراً إلا وبها عدد من

الجواري والعبيد السود. وبدليل ما قامت به السلطات المملوكية من تعيين

«ضامن» عليه مال مقرر يأخذه من كل من يرد عليه عبده أو جاريته إذا هربوا

تمرداً وعناداً، والذي كان يقيم من تحت يده مساعدين من الرجال على الطرق

لرد الهاربين، ويدفع للدولة في مقابل ذلك مبلغاً من المال^(١).

كذلك لم نسمع عن أحد من كبار رجال الدولة سواء من السلاطين، أو أمراء

المماليك، أم من الفقهاء والتجار، بل والكثير من عامة الناس إلا وكان لديه عدد من

الجواري والعبيد السود يتناسب مع مكانته الاجتماعية ومركزه وثروته^(٢). وسنكتفي هنا بالإشارة إلى مثال واحد عن شغف السلاطين باقتناء الجواري والعبيد السود من أن السلطان الناصر محمد بن قلاوون «ت ١٢٤٢/٧٤١م» قد اشترى في مدة خمس سنوات من حكمه من سنة ٧٢٢-٧٢٧هـ/١٣٢٣-١٣٢٨م من هؤلاء الرقيق «ما جملته أربعمائة ألف وسبعين ألف دينار مصرية». وأنه شغف بحب الجواري بحيث وصل عددهن عنده إلى ألف ومائتي جارية^(٣). وفي أواخر عهد هذا السلطان يذكر مصدر معاصر في حديثه عن سنة ٧٢٨هـ/١٣٢٩م أن التجار قد جاءوا بعدد كبير من الرقيق «وقومت ممالك وجواري قدم بها التجار بستمائة ألف درهم»^(٤). بينما يصف ابن تغري بردي - وهو معاصر - السلطان نفسه بقوله: «وكان متجماً يقتني من كل شيء أحسنه. أكثر من سلطنته من شراء الممالك والجواري، وطلب التجار وبذل لهم الأموال، ووصف لهم حلي الممالك والجواري»^(٥). وحاكى الأمراء وعامة الأهالي سلاطين الممالك في الإكثار من شراء الجواري والعبيد كل حسب سعته، ذلك أن الناس على دين ملوكهم.

أوجه الرعاية الاجتماعية

من المعروف أن الرق لم يأت به الإسلام، وإنما كان موجوداً قبل الإسلام، وكان دعامة تركز عليها الحياة الاقتصادية، وتعتمد عليها جميع فروع الإنتاج في معظم أمم العالم، وتحت تأثير هذه الظروف الاقتصادية، أقر الإسلام الرق ولكن في صورة تؤدي هي نفسها إلى القضاء عليه بالتدريج. ودون أن يحدث ذلك أي أثر سيء في نظام المجتمع الإنساني، بل ودون أن يشعر أحد بتغير في مجرى الحياة. ولقد سلك الإسلام في سبيل تحقيق هذه الغاية مسلكين، أحدهما تضيق الروافد التي كانت تمد الرق وتغذيه وتكفل بقاءه، وقصره على رق الورثة «بإستثناء أولاد الجارية من مولاها»، ورق الحرب، وهو الذي يفرض على الأسرى من غير المسلمين. بل وقيد الإسلام هذين الرافدين بقيود تكفل نضوبهما بعد أمد غير طويل^(٦).

ومما لا شك فيه أن الإسلام قد ارتقى بالمرأة بوجه عام ارتقاءً بيناً عندما حفظ لها حريتها بتحريمه اختطافها، في حين أن الشرع اليهودي يجيز لليهودي أن يستعبد يهودياً آخر لمدة معينة لا تزيد على ست سنوات، إلا إذا ألح واحد من الرقيق على البقاء في كنف مولاه. فله أن يحتفظ به. وقد جاء في سفر الخروج ما نصه: «إذا ابتعت عبداً عبرانياً، فليخدمك ست سنين، وفي السابعة يخرج وحده، وإن كان ذا زوج فليخرج زوجه معه، وإن زوجه مولاه بامرأة فولدت له بنين وبنات، فالمرأة وأولادها يكونون لمولاه وهو يخرج

وحده»^(٧) كما أن الديانة المسيحية كانت تعتبر اقتراب الرجل من جاريته زنى صريحاً، وإذا أنجبت الأمة ولداً نشأ رقيقاً يحمل عار والده الزاني، وللزوجة الشرعية أن تبيع الأمة أو تقصّيها عن منزلها^(٨).

أما الدين الإسلامي فقد حث على عتق هؤلاء الرقيق، وقد جعل العتق كفارة عن القتل الخطأ، وكفارة عن الحنث في اليمين، وكفارة عن الإفطار عمداً في شهر رمضان، وهذه الأخطاء جميعاً كثيراً ما يتورط فيها الإنسان؛ وجعل عتق الأرقاء كفارة لها من شأنه أن يزيد من الأحرار ويقلل من الرقيق، ويرد للإنسان كرامته كإنسان^(٩). كما أن الإسلام ارتقى بالجواري وضمن لهن عفتهن وسلامة شرفهن حينما نص في القرآن الكريم: «ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصناً، لتبتغوا عرض الحياة الدنيا، ومن يكرههن فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم»^(١٠).

ولم يترك الإسلام فرصة من فرص العتق والتحرير إلا انتهزها، فسن طريقة «التدبير»، وهي أن يوصي السيد بأن يكون عبده حراً أو جاريته بعد موته، واتفق الأئمة أنه لو كان في يد إنسان غلام بالغ عاقل وادعى عليه أنه عبده فكذبه الغلام، فالقول للغلام مع يمينه أنه حر. وبتطبيق القاعدة المشهورة «البينة على من ادعى واليمين على من أنكر» نجد أن الشرع الإسلامي قد اعتبر أن حرية الإنسان هي الأصل وأن الرق أمر عارض، فكلف من ادعاه بالبينة، واكتفى ممن أنكر باليمين، ولا يخفي ما في ذلك من شدة حرص الشارع على تحري الأرقاء ما وجد إليه سبيلاً. أضف إلى هذا إجماع الفقهاء على أنه إذا التقط شخصان لقيطاً فادعى مسلم أنه عبده وادعى شخص آخر من غير دين الإسلام أنه ابنه، فإنه يقضي ببنته لغير المسلم حتى يكون حراً، ولا يقضي للمسلم حتى لا يكون رقيقاً هذا يبين لنا مبلغ تقديس الإسلام للحرية^(١١).

وبالنسبة لرق الوراثة فقد قرر الإسلام أن من تأتى به الجارية من سيدها يولد حراً ويلتحق نسبه بالسيد، وتصبح الأم نفسها مستحقة للحرية بعد وفاة سيدها، ويسمى الفقهاء هذا النوع من الجواري أمهات الأولاد، وقد حظر الإسلام على السيد أثناء حياته أن يبيع أم ولده أو يهبها أو يتصرف فيها أي تصرف ينقل ملكيتها ويعوق حريتها، وفي هذا يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «أم الولد لا تباع ولا توهب، وهي حرة في جميع الحال». وفي حديث آخر قال صلى الله عليه وسلم: أي امرأة ولدت من سيدها فإنها حرة إذا مات. وعن عمر رضي الله عنه أنه قضى بأنها لا تباع وأنها حرة من رأس مال سيدها إذا مات. وروي مثل ذلك عن عثمان وهو قول أكثر التابعين وجمهور الفقهاء^(١٢).

وعلى هذا فإن الابنة التي تولد للمسلم من جاريته حرة إذا اعترف بها والدها، وفي هذه الحالة يجب على السيد أن يكتب صكاً ليلحقها به، ويكون نصه كما يلي: «أقر فلان بأنه كان قبل تاريخه وطىء مملوكته التي بيده وملكه المقررة له بالرق والعبودية، والمدعوة فلانة، الفلانية الجنس، الوطء الصحيح الشرعي، واستولدها ولداً «ذكراً أو أنثى» يسمى فلاناً، الطفل يومئذ، وهو الآن في قيد الحياة، وأنه من صلبه ونسله، ونسبه لاحق بنسبه»^(١٣). والأولاد الذكور والإناث الذين يعترف بهم المولى المسلم يرثون والدهم أسوة بإخوتهم الذين ولدوا من الحرائر، وكثيراً ما كان السيد يحرر أمته أم الولد، ويتزوجها زواجاً شرعياً رفعاً من شأنها وشأن أولاده منها، فتتمتع بجميع الحقوق الخاصة بالزوجات الحرائر. وهذا الوضع يخالف كل المخالفة ما يقرره الشرع المسيحي من منع اقتراب الرجل من جاريته، لأنه يعد ذلك زنى صريحاً وكما سبقت الإشارة بذلك. فيحمل الولد عار والده طول حياته؛ وتخول الشريعة الزوجة أن تبيع الجارية أو تقصيها عن المنزل، ويخالف الشرع الروماني الذي يقرر أن المولود تابع لحالة الوالدة من حيث الرق^(١٤).

كما كان بعض الأمراء يتزوجون جوازي لسن ملك أبويهم، بعد أن يدفعوا لأسيادهم الصداق المترتب عليهم. وفي مثل هذه الحالات يحدد الشرع الشروط التي يجب أن تتم في الحر الذي يود التزوج من أمة غيره، فيقضي ألا يكون متزوجاً بحرة، وألا يكون لديه المال الذي يكفي لصداق حرة، وأن يخشى عليه التهور في حياة المجون، بحيث يكون هذا الزواج أخف مؤونة عليه من زواج الحرائر، واحفظ لنفسه دينه. وفي هذه الحالة كانت تتم كتابة وثيقة ينص فيها على: «هذا ما أصدق فلان فلانة مملوكة فلان، المقررة لسيدها بالرق والعبودية، عندما خشي على نفسه العنت- الفجور والزنا- أو خاف الوقوع في المحذور، لعدم الطول، وأنه ليس في عصمته زوجة، ولا يقدر على صداق حرة على ما شهد له به من يعينه في رسم شهادته، صداقاً تزوجها به مبلغه كذا وكذا، وولي أمر تزويجها إياه بذلك سيدها المذكور بحق ولايته عليها شرعاً ثم يذيل بالفقرة التالية التي تضاف إلى العقد: «وشهدت البينة أن الزوج المذكور فقير ليس له موجود ظاهر، ولا مال باطن، ولا له قوة على نكاح حرة، ولا في عصمته زوجة، وأنه عادم للطول»^(١٥).

ومن أوجه الرعاية الاجتماعية الاعتراف بحقوق الجوازي المدنية، فإذا حررت الجارية تمهيداً لعقد النكاح الشرعي فبوسعها أن ترفض الاقتران بمولاها السابق، وعندئذ تخرج من عصمته ولا يحق له أن يعيدها إلى ملكه، بل تطلق حرة. ومن القيود التي فرضها الشرع في معاشرة الجوازي ما فرض على الزوج من تحريم الاقتراب من

أختين، والأم وابنتها والعمة وابنة أخيها وغيرهن من ذوي المحارم جرياً على السنة المتبعة في النكاح الرسمي، كما أنه حرم على رجلين أن يشتريا جارية فيقتريا منها معاً، لأن الشرع يعاقب على مثل هذه الفعلة ويعتبرها زنى صريحاً^(١٦). وبذلك نرى أن الشرع الإسلامي لم يفرق في المعاملة الكريمة بين الجواري والحرّات من النساء.

ومن السبل الشرعية التي وضعها المشرع الإسلامي لرعاية الرقيق اجتماعياً وتحريرهم، والقضاء على الاسترقاق بشكل تدريجي وتوفير سبل الحياة الكريمة لهم. يأتي نظام «المكاتبة» حيث سمح للأسياد أن يعقبتوا عبيدهم وجواريهم مقابل مبلغ معين يدفع لهم منجماً أي على أقساط شهرية حسب مصطلحنا الحالي، حتى إذا استوفى المولى القيمة المتفق عليها أصبح الرقيق حراً، ولضمان حقوق كل من الطرفين تجاه الآخر كان يكتب في مثل هذه الحالة النص التالي:

«كاتب فلان مملوكه أو مملوكته، الذي بيده أو التي بيده وملكه المقر له أو المقر له بالرق والعبودية المدعو فلان أو المدعوة فلانة الفلاني الجنس، المسلم لما علم فيه من الخير والديانة والعفة والأمانة وقوله تعالى: «فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً» على مال جملته كذا وكذا، يقوم به منجماً في سلخ كل شهر كذا وكذا. وأبرأه منه... وأذن له سيده في التكسب البيع والشراء، فمتى أوفى ذلك كان حراً من أحرار المسلمين، له ما لهم، وعليه ما عليهم، لا سبيل لأحد عليه، إلا سبيل الولاء الشرعي، ومتى عجز، ولو عن الدرهم الفرد، كان باقياً على حكم العبودية^(١٧). فإن وفى العبد أو الجارية مال الكتابة كان يحصل على صك أو وثيقة تكتب على النحو التالي: «أقر فلان بأنه قبض وتسلم من مملوكه فلان المسمى باطنه جميع المبلغ المعين.. وهو كذا وكذا على حكم التجيم، وصار ذلك بيده وقبضته وحوزه. فبحكم ذلك صار فلان حراً من أحرار المسلمين على ما تقدم ويؤرخ^(١٨).

وبذلك كانت طريقة المكاتبة أو الكتابة هي الوسيلة التي يمكن للجارية أو العبد أن يشتري بها نفسه من سيده بمال يكتسبه. وأجمع جمهور الفقهاء على أنه إذا قال السيد لعبده أو جاريته قد كاتبتك على ألف درهم فإذا أديتها فأنت حرة، فإذا أداها أو أدتها كان حراً وكانت حرة. كما اتفقوا على أن العبد أو الجارية يخرج كل واحد منهما من الرق إذا أدى الكتابة أو المكاتبة. بينما اختلفوا إذا عجز العبد أو الجارية عن أداء البعض وأدى أو أدت البعض. فقال أغلبهم هو عبد ما بقي عليه من كتابته شيء وأنه يظل في الرق إذا عجز عن البعض استناداً إلى قول الرسول صلى الله عليه وسلم: «أيما عبد

كاتب على مائة أوقية فأداها إلا عشرة أواقي فهو عبد وأيما عبد كاتب على مائة دينار فأداها إلا عشرة فهو عبد»^(١٩).

وقد أوجبت الشريعة الإسلامية ضرورة إتاحة الفرصة للعمل لهؤلاء الرقيق المكاتبين، وأن للعبد أو الجارية حق الإتجار للحصول على ما يدفع من مال لسيده، وأن على سيده أن يتركه يشغل أين شاء وفيما شاء. كما اشترط الفقهاء أن تراعى حالة الرقيق عند المكاتبه، كما أنهم يرون أن أقل وعد من السيد أو أقل احتمال للوعد بالتحريم يجعل التحرير ضرورياً، كذلك رغب الإسلام في اعتاق الرقيق بدون مقابل ابتغاء وجه الله فقال تعالى في سورة البلد: «ألم نجعل له عينين ولساناً وشفهتين وهديناه النجدين» المراد بالنجدين هنا الطريقان، أي طريق الخير وطريق الشر. وأصل النجد المكان المرتفع، «فلا اقتحم العقبة»، والاقتحام الدخول في أمر شديد: و«العقبة»: الطريق في الجبل: «وما أدراك ما العقبة، فك رقية، أو إطعام في يوم ذي مسغبة» والمسغبة: المجاعة «يتيماً ذا مقربة أو مسكيناً ذا متربة» والمتربة: الفقر^(٢٠).

وكنوع من الرعاية الاجتماعية بعد العتق تأتي عملية «الولاء»، بمعنى أن يصبح الشخص أو الجارية الذي تم عتقه أو تم عتقها مولى لسيده السابق، عليه أن يساعد مولاه كنوع من العرفان بالجميل، وعلى سيده أن يختصه بولايته وحمايته، فيجد الشخص المعتق سنداً يستند إليه وحسباً وجاهاً مستمداً من حسب وجاه مولاه، وخير من عبّر عن ذلك المؤرخ المعاصر ابن أبيك الدواداري عندما قال: «إن العبد من طينة مولاه». ومن الطبيعي أن يتفاوت الرقيق فيما بينهم من مكانة بحسب مكانة زسيادهم، هذا ما يشير إليه المثل القائل: إن مكانة العبد من مكانة سيده، وكذلك المثل القائل: إن احترام العبد من احترام سيده^(٢١). بل أكثر من هذا من أن المولى كان بمثابة الأب المسؤول عن جهاز جواريه عند زواجهن وخصوصاً بعد عتقهن، من ذلك ما يشير إليه أبوالمحسن «ت ٨٧٥هـ» من أن السلطان الناصر محمد بن قلاوون قد قام بتجهيز عدد من عتقائه من الجواري مثلما جهز بناته كل واحدة منهن «قريباً من جهاز بناته وبمثله وأكثر منه». وفي موضع آخر يشير بأن جهاز بناته بلغ «ثمانمائة ألف دينار»^(٢٢). كما تشير بعض المصادر، وهي معاصرة إلى أن بعض الممالك كانوا يشملون بعض العبيد الذين يودعون في السجون بسبب الديون برعايتهم، وأن يأمر بالإفراج عنهم في كثير من المناسبات مثل شفاء السلطان أو شفاء أحد كبار الأمراء المقربين إليه من المرض أو بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك^(٢٣). ويبدو أن هذا الإجراء لم يكن يشمل جميع العبيد المسجونين على

دين، بل وضعت له بعض الشروط، وكما هو الحال في بعض الحالات في سجوننا المعاصرة بأن تكون الأولوية منهم لمن يثبت حسن سيره وسلوكه داخل السجن، فقد ذكر ابن أبيك الداوداري أن السلطان الناصر محمد بن قلاوون في سلطنته الثالثة ٧١١هـ «عندما شفي من وعكة صحية أمر أن يصرف من الخزانة المعمورة من خاصية مال مولانا السلطان ألف دينار عين مصرية» وأن يستفك بها من يكون منهم بالسجون من أرباب الديون، على أن «يتبع صلاحهم، ويطلق سراحهم» (٢٣).

وتعكس لنا تصرفات المعاصرين لتلك الفترة (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م) النظرة إلى الجواري والعبيد باعتبارهم جزءاً أساسياً من أسرة مولاها، فقد جاء في الوثيقة رقم ٦٠ من أوقاف مدينة صفد أن الشهابي أحمد بن الناصري محمد قد أوقف على نفسه ثم على أولاده وعتقائهم وأنسأهم ما هو ١٦ قيراطاً من مزرعة العزيمة بصفد، وتاريخ هذه الوثيقة سنة ٨٩٦هـ/١٤٩٧م (٢٤).

وينبغي أن نشير إلى أن عملية الولاية هذه قد ترتب عليها بعض الحقوق للولي في مقابل ولايته وما يترتب عليها من التزامات من قبله نحو معتقيه من عبيده وجواريه، وأهمها حقه في وراثة من يميت منهم بلا وريث. الوثيقة رقم ٤٩٥ من وثائق الحرم القدسي الشريف والمؤرخة في ٢٢ ذي القعدة ٧٠٥هـ/٢٩ سبتمبر ١٣٩٣م تذكر أن الوثيقة تخص قطلو ملك بنت عبدالله، عاتقة ناصر الدين محمد بن أيدغدي الحلبي، وأن ورثتها هم زوجها الحاج عبدالله بن يحيى المصري، ومعتقها ناصر الدين محمد الغائب في حلب، لأنها لم تتجب (٢٥). كما أن الوثيقة تخص طلقثاي بنت عبدالله المطلقة، وزوجها علاء الدين علي بن قيران، وأن الورثة في دارها الموقوفة عليها في حارة الشرف المعروفة باسم حارة الأكراد بالقدس الشريف، هما معتقها وزوجها (٢٦).

وإذا حدث وتوفي المولى المعتق، فإن ورثته يدخلون في ميراث عتقائه إذا لم ينجبوا من الورثة من يستغرق الميراث كله، الوثيقة رقم ٢٤٩ من مجموعة وثائق الحرم القدسي الشريف والخاصة بإحدى المعتقات وتدعى نرجس بنت عبدالله عاتقة ابن الأجل من دمشق تؤكد أن الوريث هو أخو معتقها شمس الدين بن الأجل الغائب في القاهرة، وذلك لوفاة معتقها ولأنها لم تتزوج، وعلي الوثيقة توقيع قاضي قضاة القدس الشافعي (٢٧).

وينبغي أن نذكر أن تلك الولاية لم تكن موجبة لشيء من الصغار أو الذل، وأنها لم تحرم هؤلاء الرقيق بعد عتقهم من أية حقوق مدنية لهم، بل على العكس تماماً فقد كان من حق الجارية أن تتلقب بألقاب النساء الحرائر بعد عتقها، وكذلك بشخصيتها

الاعتبارية وحريتها في التصرف والتملك والوصاية والوكالة وما إلى ذلك من حقوق. فالوثيقة رقم ٦٢٧ والمؤرخة في ٢٨ جمادى الثاني ٧٩٧هـ/ ٢٠ أبريل ١٣٩٥م قد جاء بها أن «المصونة حجك بنت عبدالله، زوجة المرحوم زين الدين عبدالكريم الموصللي التاجر السفار، باعتبارها وصية على أطفالها محمد، وأحمد، وعبدالرحمن، تقر بأنها قبضت ٥٠٠ ديناراً مصرياً وخمسة فلورين ذهباً وبعض المبالغ الأخرى من مودع الحكم الشافعي بالقدس الشريف». كما أن الوثيقة رقم ٧١٣ والمؤرخة في ٧ صفر ٢١ مارس ١٣٨٤م تفيد أن إحدى العتيقات كانت تتمتع بكافة حقوقها الأدبية والمادية، فقد جاء فيها أن هذه السيدة وتدعى «الست المصونة فق بنت عبدالله أعتقت جاريته المسماة غزال بنت عبدالله». كما أن هناك العديد من الوثائق التي تؤكد على شخصيتها الاعتبارية، وأنها كانت تحضر أمام مجلس الحكم «المحكمة الشرعية» لتقيم الدعوى ضد أحد من الرجال، أو لتوكل أحداً عنها، أو لتقر بتسليمها معاشاً لأطفالها، أو نفقة شهرية لهم، وغالباً ما كانت مثل هذه الوثائق تستهل بعبارة «أشهدت عليها فلانة....». كما أنها تحدد أمام مجلس الحكم «المحكمة الشرعية» المستفيدين من تركتها، فالوثيقة رقم ٤١١ بتاريخ ٢١ رجب سنة ٧٩٥هـ/ ٢ نوفمبر ١٣٩٣م قد جاء بها أن «الحرمة ياسمين بنت عبدالله تقر أن أطفال معتقها الأمير الكبير علاء الدين علي الحلبي، المعروف بالأطروش، هم المستفيدون فقط من تركتها» (٢٨).

كذلك تذكر بعض الوثائق أن كثيراً من العتقاء من الجواري تمتع بالملكية الخاصة بعد عتقهن، فالوثيقة رقم ١٧٧ بتاريخ ١٧ ذي الحجة ٧٩٣هـ/ ١٥ نوفمبر ١٣٩١م، وهي عبارة عن قائمة بيع منقولات من تركة امرأة تدعى دولت بنت عبدالله زوجة الحاج عبدالكريم بن عبدالرحمن، لمصلحة زوجها وبيت المال، وتمت عمية الحصر بواسطة شاهد بيت المال، وفي حضور الشهود من قبل القاضي الشافعي. وتؤكد الوثيقة رقم ١٧٩ المؤرخة في ٧ ربيع الثاني ٧٩٥هـ/ ٢٠ فبراير ١٣٩٣م على ذلك أيضاً، وهي عبارة عن قائمة بيع منقولات من تركة سلمى بنت عبدالله، التي ماتت في دار وقف الحرم القدسي الشريف، وتم حصر موجوداتها بواسطة وكيل بيت المال، وفي حضور ممثل عن نائب السلطنة الشريفة، وحضور القاضي تاج الدين إبراهيم ممثلاً لبيت المال، والشهود العدول من قبل قاضي قضاة القدس الشافعي (٢٩).

وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أن العبيد السود قد اختصوا ببعض الألقاب والأسماء في ذلك العصر، مثلهم مثل أرباب السيف وأرباب القلم، فمن الألقاب نسمع عن

صفي الدين، وسابق الدين، وشبل الدين، وافتخار الدين، وصواب الدين، وظهير الدين، وشرف الدين. أما عن الأسماء فنسمع عن مثقال، ودينار، وجوهر، ورشيد، وياقوت وصندل، وعنبر، كافور، وفيروز، وصبيح، وعبدالله، ومختار^(٢٠). وسوف نري في الصفحات التالية مدى تمتعهم بحقوقهم المدنية وامتيازاتهم من خلال الحديث عن دورهم في مختلف مجالات الحياة.

وينبغي أن نشير إلى أن الإنسان لا يكاد يجد عند المسلمين ذلك الحد الفاصل الذي يجعل بين السيد وعبده وجواريه بوناً عظيماً وفرقاً جسيماً، إذ لم يكن الاسترقاق موجباً لشيء من الهوان والصغار، كما أن الرقيق ليسوا من الذين سقطوا عن درجة الاعتبار وحل بهم العار، بل وجبت معاملتهم بالرفق، وإن المتأمل في الأحاديث النبوية الشريفة يراها مشوبة بالعطف والحنان، فانظر إلي ما رواه الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن الرسول صلى الله عليه وسلم: «اتقوا الله فيما ملكت أيما نكم»، عن أم سلمة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اتقوا الله في الصلاة وفيما ملكت أيما نكم»^(٢١).

كما تتجلى الرعاية الاجتماعية في أجل صورها فيما جعلته الشريعة الإسلامية للسيد من تمام الحرية في اختيار الزوج المناسب لجواريه، والزوجة المناسبة لغيره سواء من الرقيق أو من الأحرار، إنها لم تجعل له حقاً في التفريق بين الأرقاء بعد تزويجهم، ولم تبح له أن يصرح لعبده وأمته أن يعيشا معاً بغير زواج. كذلك إذا كانت الشريعة الإسلامية قد أجازت له أن يفترش جواريه غير المتزوجات، فإنها حثت عليه ألا يفترش ذوي الأرحام منهن، وهو ما عرف بذوي الرحم المحرم مثلن مثل الأحرار تماماً، فلا يفترش أختين معاً، أو الأم وابنتها، أو الخالة وابنتها، أو العمة وابنتها، وغيرهن من ذوي الرحم المحرم.

ومن منطلق المسؤولية التي تقع علي السيد نحو جواريه وعبده، فقد كان سلاطين وأمراء الممالك وغيرهم من أفراد المجتمع ممن لديهم بعض الجواري والعبيد يعمدون إلى اختيار الزوج المناسب لبعض جواريهم، مثال ذلك ما يذكره أحد المؤرخين المعاصرين عن سنة ٨٢١هـ/١٤٢٢م من أن السلطان المؤيد شيخ الحمودي قام بتزويج الأمير فخر الدين الأستاذار بإحدى أمهات أولاده، بعد أن أعتقها، وصنع لها مهماً «عرساً» عظيماً إلى الغاية^(٢٢).

وما يذكره مصدر آخر عن أحد أمراء الطواشية «الخصيان»، ويدعى ظهير الدين مختار المنصوري المعروف بالبليسي الخازندار «٧١٦هـ/١٣١٧م» من أنه «فرق جميع أمواله على عتقائه» وذلك لأنه لم تكن له ذرية، فاعتبر جواريه وعبيده هم ورثته، فأعتقهم ووزع عليهم معظم ما لديه من أموال (٣٤).

وللحق فإن أول ما يلفت النظر في الرعاية الاجتماعية للجواري والعبيد السود هو مكانة هؤلاء الرقيق لدى سيدهم، وأن هناك علاقة مختلفة تماماً في دولة سلاطين المماليك عنها لدى أبناء الغرب الأوروبي. فالجارية والعبد كان يعتبر كل واحد منهما كفرد من أفراد العائلة التي هو أو هي فيها، فهما أقرب إلى مولاها من الخادم عند أهل أوروبا، ومن الطبيعي أن يتفاوت الرقيق فيما بينهم من مكانة بحسب مكانة أسيادهم (٣٥). ولا شك أن التراث الإسلامي له أثره الواضح في ذلك، حيث جاء في الحديث النبوي الشريف عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «اتقوا الله في الضعيفين المملوك والمرأة». وفي الأثر الكريم: «لقد أوصاني حبيبي جبريل بالرفق بالرقيق حتى ظننت أن الناس لا تستعبد ولا تستخدم»، وقول الإمام الغزالي: كان آخر ما وصى به رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «اتقوا الله فيما ملكت أيمانكم أطعموهم مما تاكلون واكسوهم مما تلبسون ولا تكلفوهم من العمل ما لا يطيقون فما أحببت فأمسكوا وما كرهتم فبيعوا ولا تعذبوا خلق الله فإن الله ملككم إياهم ولو شاء للمكهم إياكم» (٣٦).

الرقيق وعائلات الأسياد:

ومن الملاحظ أن الرقيق عاشوا في دور أسيادهم وكأنهم ضمن أفراد عائلة أسيادهم، يشاركون في شتى المناسبات الخاصة بعائلة السيد من أفراح وأحزان وخلافه. ولنضرب على ذلك مثالين فقط ما رواه المقريزي وهو معاصر في ذكره لحوادث سنة ٧٤٢هـ/١٣٤٣م، من أنه عندما قدم الأمير «ملكتمر الحجازي من سجنه في الإسكندرية، فإن خوند الحجازية زوجته تلقتة بجواريا وخدامها، ومغانياها تضرب بالدخوف والشبابات فرحاً به بينما أختها وهي جارتها زوجة الأمير «قوصون» كانت في عويل وبكاء وصياح هي وجواريا وخدامها لأن زوجها قبض عليه وأرسل ليسجن في الإسكندرية» (٣٧). وأنه عندما تم القبض على بعض الأمراء الذين شاركوا في قتل السلطان الأشرف خليل بن قلاوون، ومروا بهم على أبواب دورهم، فلما جازوا على دار علاء الدين ألتنبغا خرجت جواريه حاسرات يلمطن، وبعض أولاده وغلمانهم قد شقوا الثياب وعظم صياحهم،

وكانت زوجته بأعلى الدار، فألقت نفسها لتقع عليه فأمسكتها جواربها. هذا وجواري وغللمان الملك الأشرف خليل قل لبسوا الحداد وتذرعو بالسخام، وطاقوا في الشوارع بالنواحات يقيمون المآتم، فلم ير بمصر أشنع من تلك الأيام^(٣٨).

وداخل عائلة السيد فإن الجواري قد طبق عليهن من قواعد العزلة والحجاب ما يطبق بالضبط على باقي النساء من الأحرار اللاتي في الحريم، والفئة الوحيدة التي أبيع لها غشيان الحريم هي فئة العبيد الطواشية أو الخصيان بحكم ما لهم من وضع اجتماعي^(٣٩). وكثيراً ما تطالعنا المصادر المعاصرة من أن أحد السلاطين أو كبار الأمراء والتجار والعلماء قد تزوج إحدى جواربه، فترتفع بذلك مكانتها وتصبح الزوجة الأثيرة في الدار وذات الجاه والمكانة الكبرى، مثال ذلك ما يذكره المقرئ عن إحدى جوارب السلطان الناصر محمد بن قلاوون «ت١٧٤١هـ/١٣٤٢م» وتدعى «طفاي» كانت معه من جملة جواربه فأعتقها وتزوجها، وأنجب منها ابنه الأمير «آنوك»، وكانت بديعة الحسن، باهرة الجمال. رأت من السعادة ما لم يره غيرها من نساء الملوك الترك بمصر. تتعمت في ملاذ ما وصل سواها لمثلها ولم يدم السلطان على محبة امرأة سواها. ماتت في شوال سنة تسع وأربعين وسبعمائة عن ألف جارية وثمانين خادماً خصباً وأموال كثيرة جداً^(٤٠).

ومن أوجه الرعاية الاجتماعية أن الشرع الإسلامي قد حتم على السيد الذي يتزوج من جاريته زواجاً شرعياً، أن يعاملها معاملة النساء الأحرار من حيث تخصيص صداق لها، بل نسمع في المصادر المعاصرة للعصر المملوكي عن بعض المغالاة في صداق بعض الجواري، فقد ذكر المقرئ في حديثه عن الملك المنصور أبي بكر بن الناصر محمد بن قلاوون أنه في سنة ١٧٤٢هـ/١٣٤٢م تزوج من جاريته اللاتي بالقصر السلطاني بالقلعة، وخصص لكل واحدة منهما صداقاً قدره مائة ألف دينار، غير ما غرمه على الاحتفال الذي أقيم بهذه المناسبة من أموال طائلة^(٤١).

بل إن والده السلطان الناصر محمد بن قلاوون أمر أن تجهز جواربه كل واحدة منهن بنحو ذلك المبلغ عندما يتم لها الزواج. وواضح من تصرفه هذا أن دافعه إلى هذا السلوك هو إحساسه بالمسؤولية نحو جواربه كأفراد من أسرته، يجب عليه أن يتكفل بهن مثلما يتكفل ببنياته، كما سبق وأشرنا.

أما بين عامة الناس فلم يكن صداق «مهر» الجواري كبيراً إلى هذا الحد، فقد جاء في الوثيقة رقم ٦٤٦ بتاريخ ١٢ صفر ٧٩١هـ/١٠ فبراير ١٣٨٩م، وهي من مجموعة وثائق

الحرم القدسي الشريف، أن إبراهيم بن علي بن إبراهيم الدمشقي اللبان الحاضر بالقدس، يمنح مخطوبته زمرد بنت عبدالله عتاقة الست ستية صدقاً قدره ثلاثة دنانير ذهبية، أي حوالي ٧٢ درهماً فضية، ثم طلقها بعد فترة وجيزة، وتزوجت من شخص آخر يدعى صبيح الذي منحها صدقاً قدره خمسة دنانير ذهبية مصرية، أي حوالي ١٢٠ درهماً فضية، وعلى ظهر الوثيقة إشهاد مدون من اثني عشر سطرًا، وتوقيع ثلاثة من الشهود، وعلامة قاضي القضاة الشافعي على الهامش الأيمن للوثيقة بتاريخ ٢٣ جمادى الثاني من السنة التي تلي ذلك التاريخ^(٤٢).

توفير مورد رزق ثابت للجواري والعبيد السود:

كان عملية توفير مصدر ثابت للرزق أو مورد مضمون للإنفاق على الجواري والعبيد السود ظاهرة واضحة في عصر سلاطين المماليك، فبعد أن يقوم السيد بتحرير جواريه وعبيده فإنه يحبس عليهم وقفاً من الأوقاف يضمن لهم الاستفادة من ريعه في النفقة على ما يحتاجون، وهو بهذا يؤمن لهم مستقبل حياتهم في مواجهة الطوارئ المحتملة. وهناك في بعض المصادر المعاصرة بعض الإشارات عن ذلك، من ذلك ما يشير إليه مؤرخ معاصر، وهو أن السلطان المنصور قلاوون عندما شيد مجموعته المعمارية الضخمة بشارع المعز لدين القاهرة المعروف بخط بين القصرين، التي تتكون من بيمارستان «مستشفى»، وقبة «للدفن»، ومدرسة، فإنه أوقف على القبة ستة من العبيد السود، وخصص لكل واحد منهم في كل شهر خمسين درهماً فضة، وما يذكره لنا عمدة مؤرخي ذلك العصر وهو المقرئ في حديثه عن «حمام الرومي» وهو أحد حمامات القاهرة العامة والمشهورة في ذلك العصر من قول: «وفي هذا الحمام حصة أيضاً وقفها شيخنا برهان الدين إبراهيم الشامي الضرير على أمته وهي بيدها»^(٤٣). كما أن بعض وثائق الوقف في ذلك العصر تشير إلى حرص السلاطين وكبار الأمراء على توفير مورد ثابت للرزق للجواري والعبيد السود عقب وفاة هؤلاء السادة، وبذلك يكونوا قد ضمنوا لهم ما ضمنوه لذريتهم^(٤٤). بل هناك كثير من الإشارات إلى تعيين هؤلاء العتقاء في وظائف أوقاف مواليتهم وبمرتبات تفوق نظرائهم من الأحرار الذين يتولون مثل تلك الوظائف، فقد جاء في إحدى وثائق وقف السلطان الناصر حسن بن قلاوون «ت٧٦٢هـ/١٢٦٠م» على بعض منشآته بمدينة بيت المقدس: «ويرتب أربعة من الخدام الأئمة من عتقاء مولانا السلطان الملك الناصر الواقف المسمى أعلاه خلد الله ملكه يقيمون في القبتين المذكورتين ويجلسون علي باب المدرسة المذكورة يفعلون ما جرت عادة

أمثالهم بفعله من الحفظ والصيانة ويصرف إليهم في كل شهر أربع مائة درهم بينهم بالسوية فإن تعذر ترتيب الخدام المذكورين من عتقاء مولانا خلد الله ملكه رتب الناظر أربعة نظيرهم من الخدام من عتقاء الموالي السادة أولاد مولانا السلطان أدام الله ظلهم ثم من عتقاء أولاد أولاده وذريته ونسله وعقبه فإن تعذر اشترى الناظر من ريع الوقف ونجز عتقهم ورتبهم في المكان المذكور بالمعلوم المذكور» (٤٥).

ومما يؤكد ارتفاع مرتبات العتقاء عن أمثالهم ممن يشغلوا نفس الوظائف ما جاء في وثيقة وقف السلطان الأشرف قايتباني «ت ٩٠١هـ/ ١٤٩٦م» بأن «يصرف لرجل منجر... ما مبلغه من الفلوس الموصوفة أعلاه ثلاث مائة درهم نصفها مائة درهم وخمسون درهماً أو ما يقوم مقام ذلك من النقود عند الصرف.. هذا إذا كانت هذه الوظيفة جارية في استحقاق من هو مقرر فيها الآن وهو جوهر الأشرفي عتيق مولانا المقام الشريف المنوه باسمه الشريف أعلاه.. فإن كانت هذه الوظيفة لغيره صرف له من الجامكية عن سدها نصف الفلوس المذكورة في كل شهر وهو مائة درهم وخمسون درهماً...» (٤٦).

كذلك جاء في وثيقة وقف السلطان المؤيد شيخ المحمودي ما يؤكد الحرص على تعيين هؤلاء العتقاء وإن كان عددهم أقل، أو بعبارة أخرى أنه مهما كان ريع الأوقاف قليلاً فإن الشخص صاحب الوقف كان لا يحرم عتقائه من الاستفادة بهذا الريع، فقد جاء على أن «يرتب بالقبتين اللتين من حقوق الجامع المذكور خادمين طواشية عاقلين أدبيين يكونان مقيمين بالقبتين يتوليا ما عادة مثلهما يتولان من الخدمة على العادة في ذلك ويصرف لكل منهما في كل شهر من الشهور المذكورة ما مبلغه من الفضة الأنصاف المذكورة أربعين نصفاً نصف ذلك عشرون نصفاً وفي كل يوم من أيام الأسبوع أربعة أرطال من الخبز القرصة» (٤٧).

وفي حالة ما إذا كانت الأوقاف ضخمة وريعها كبير فيزيد عدد العتقاء حتى وإن اختلفت مرتباتهم، مثال ذلك ما جاء في وثيقة وقف السلطان الناصر حسن بن قلاوون على أوقافه بمصر حيث تم النص على أن: «يرتب عشرة من الخدام الأزمة الثقات الأمناء يقيمون بالقبة المذكورة لحفظها وصيانتها عن يتطرق إليها من أهل التهم والفساد على جاري عادة أمثالهم في مثل ذلك ويصرف إليهم في كل شهر ألف وخمسمائة درهم نقرة فيصرف لخمسة منهم ألف درهم واحدة بالسوية ويصرف إلي الخمسة الباقين مائة درهم نقرة بينهم بالسوية وشرط مولانا السلطان الواقف المسمى فيه خلد الله ملكه أن يكون الخدام المذكورة من عتقائه فإن تعذر فمن عتقاء أولاده» (٤٨).

ولم يكن هذا السلوك قاصراً على سلاطين الممالك وحدهم، بل شاركهم فيه كبار الأمراء في ذلك العصر في كل أنحاء السلطنة، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر الأمير سيف الدين تنكز أحد كبار أمراء السلطان الناصر محمد بن قلاوون والذي تولى نيابة السلطنة في دمشق «ت ٧٤١هـ / ١٣٤٠م» فقد جاء في السجل رقم ٩٢ من سجلات المحكمة الشرعية في القدس نص وقفية هذا الأمير على عدد المنشآت وهي مدرسة، ودار حديث، ورباط للصوفية، ومسجد، ورباط للنساء الصوفيات، وطهارة «مىضة» وحمامين، فقد جاء فيها: «ومن اختار من عتقاء الواقف المذكور أحسن الله تعالى إليه أن يكون من جملة الصوفية المقدم ذكرهم بالمعلوم والجراية وسائر ما ذكر لكل واحد من الصوفية المذكورين فيكون في ذلك مقدماً على غيره من المرتبين بالإجاز ولا يشترط عليه أن يكون من أهل التصوف... ومن اختارت من عتيقات الواقف المسمى أدام الله تعالى نعمته أن تكون في رباط النساء المذكور فيرتبها الناظر في جملتهن بالمعلوم والجراية وتكون مقدمة على غيرها من الأجانب المرتبات فيه»^(٤٩). أو بعبارة أخرى أن هذا الواقف أتاح لعتقائه من الجواري والعبيد فرصة لضمان الحصول على مسكن دائم، ومأكّل متواصل، وكسوة دائمة إلى جانب التوسعة في المواسم الدينية والأعياد، إلى جانب الرواتب النقدية والعينية، كما أنه جعل لهم الأولوية في الانضمام للنازحين في الرباطين الخاصين به وأعفاهم جميعاً من أهم شرط للنزول في مثل هذه المنشآت وهو أن يكونوا من أهل التصوف. وفي موضع آخر من الوثيقة قرر لكل واحد من العتقاء في كل شهر من الشهور عشرة دراهم فضة وسدس رطل من زيت الزيتون، وسدس رطل صابون، ونصف رطل من الخبز يومياً. أما بالنسبة للنساء في الرباط فقد كان يصرف لهن في كل شهر من الشهور عشرة دراهم فضة وفي كل يوم من الأيام نصف رطل خبز، وبهذا يكون قد أتاح لمن لديه نزعة للتصوف أن يلتحق بجماعة الصوفية، ويحصل على ما يحصل أمثاله من الصوفية من مسكن ومأكّل وملبس، بل والأهم من هذا أنه كان مسموحاً لهؤلاء الصوفية رجالاً ونساءً باستضافة من يرد عليهم في رباطهم لمدة عشرة أيام، وأن يتمتع الضيوف بما يتمتع به النزلاء، بشرط ألا يزيد عدد الضيوف عن عدد النزلاء^(٥٠).

ومن وسائل توفير فرص للعمل بالنسبة للعبيد السود بوجه خاص كان تشكيل فرقة قوية في الجيش المملوكي، والذين أطلق عليهم اسم «البارودية» أو «النفطية» أو الفئة الخامسة والذين جاء ترتيبهم بعد المماليك السلطانية، ومماليك الأمراء، وأجناد الحلقة، وأولاد الناس، وتدريبهم على استخدام المكاحل «المدافع» والقاذفات في تحصين القلاع والحصون، وكذلك في بيوت كبار أمراء المماليك وتحصينها بتلك الأسلحة، كذلك تم

استخدامها في الحرائق وهي السفن الحربية التي استخدمت لحمل الأسلحة النارية، ومنها ما استخدم أثناء الاستعراضات التي كانت تقام في الاحتفالات العامة، وكان يصرف لكل واحد منهم خمسمائة درهم في الشهر على العكس من الممالك الذين كان لكل منهم إقطاعه الذي يتناسب مع مرتبته في الجندية أو الإمارة^(٥١).

كما قام عدد كبير جداً من الجواري والعبيد السود بخدمة حريم السلطان وكبار الأمراء، وحصلوا على مبالغ كبيرة نظير قيامهم بالخدمة في البيوت السلطانية المختلفة حتى بعد تحريرهم على شكل مرتبات شهرية أو طعام أو كسوة، بالإضافة للإنعامات التي كانت توزع عليهم في المناسبات المختلفة^(٥٢).

واستمر حرص السادة أو الموالي بعبيدهم إلى السنوات الأولى من الحكم العثماني لمصر، ففي وثيقة تخص سليمان باشا، نجده يقف ستة من عبيده للعمل في خدمة المسجد الذي شيده فوق قبر سارية الجبل بالقاهرة، وحدد الواقف لهؤلاء العبيد أعمالاً معينة تتمثل في التنظيف، كما خصص لهم أجوراً من ريع الوقف، هذه الأجور كانت أعلى بكثير جداً من أجور من يتولون مثل هذه الوظائف من الأحرار. كما سمح الواقف أن يتولى ابن العبد وظيفة أبيه في حالة وفاته، كذلك نراه يحدد لمن يتكاسل منهم أو يهرب عقاباً^(٥٣). كما نسمع عن صرف إعانات للعتقاء من رجال ونساء، فقد جاء النص في وثيقة المؤيد شيخ من أن ما يتبقى من ريع أوقاف السلطان بعد تكفية المصارف التي عينها الواقف يتم صرفه «على من يوجد من ذرية السلطان إلي حين انقراضهم» فيتم صرفه «لمن يوجد من عتقاء مولانا السلطان الواقف المشار إليه من الذكور والإناث بالسوية بينهم ثم من بعدهم على أولادهم وأولاد أولادهم وذريتهم ونسلهم....» ومن الإعانات التي صرفت للفقراء من عتقاء السلطان ما جاء في وثيقة وقف السلطان حسن بن محمد بن قلاوون من صرف «مبلغ ثلاثة آلاف درهم للفقراء من عتقاء السلطان خلد الله ملكه من الخدام والنساء....»^(٥٤).

الرعاية الصحية:

وتأتي الرعاية الصحية في مقدمة أوجه الرعاية الاجتماعية التي قدمها سلاطين المماليك وكبار أمرائهم وغيرهم من ذوي اليسار لجوارهم وعبيدهم في ذلك العصر، فقد حرص كثير من الواقفين منهم بوجه خاص بتوفير الرعاية لهؤلاء الرقيق مثلهم في ذلك مثل بقية المجتمع في العصر المملوكي، فالمعروف أن السلطان المنصور سيف الدين قلاوون «ت ٦٨٩هـ/ ١٢٩٠م» كان أحد الحكام الذين اهتموا بتوفير الرعاية الصحية

لمختلف طبقات الشعب، ويشير قلاوون في وثيقة وقفه على البيمارستان المنصوري بخط بين القصرين أي شارع المعز لدين الله حالياً إلى تعدد المنتفعين فيقول: «ويصرف ما هو معد فيه للمداواة، ويفرق للبعيد والقريب، والأهلي والغريب، والقوي والضعيف، والدني والشريف، والعلي والحقير، والغني والفقير، والمأمور والأمير، والأعمى والبصير، والمفضول والفاضل، والمشهور والخامل، والرفيع والوضيع، والمترف والصعلوك، والمليك والمملوك، من غير اشتراط لعوض عن الأعواض، ولا تعريض بإنكار على ذلك، ولا اعتراض، بل لمحض فضل الله العظيم». وربما يقول قائل إن هذا النص ليس فيه ما يفيد بشكل مباشرة استفادة الرقيق من خدمات هذا البيمارستان، وهنا ينبغي أن نورد نصاً آخر جاء عند أحد المؤرخين المعاصرين قال فيه: «فأما البيمارستان فإن السلطان المنصور لما أوقفه ورتب أموره استدعى قدحاً من الشراب- من المؤكد أنه شراب السكر والليمون الذي يعمل في هذه المناسبات- فشربه وقال هذا على مثلي فمن دوني أوقفته على الملك والمملوك والجندي والأمير والوزير والكبير والصغير والحر والعبد الذكر والأنثى وجعل لكل من يخرج منه من المريض عندما يبرئ ويصرف كسوة ومن مات كفن ودفن» (٥٦). وينبغي أن نذكر أن الرعاية الصحية التي قدمها البيمارستان المنصوري لم تكن قاصرة على المترددين على هذا البيمارستان، بل شملت أيضاً المرضى الفقراء في بيوتهم. حيث جاء في نص الوثيقة أنه: «من كان مريضاً في بيته وهو فقير، كان للناظر أن يصرف إليه ما يحتاج إليه من حاصل هذا المارستان من الأشربة والأدوية والمعاجين وغيرها...». وكذلك كان الحال بالنسبة للبيمارستان المؤيدي الذي أنشأه السلطان المؤيد شيخ «ت ٨٢٤هـ/ ١٤٢١م» بخط الرملة تحت القلعة (٥٧).

كما نال هؤلاء الجواري العبيد قسطاً من الرعاية الصحية في دور أسيادهم أو مواليهم، أو من خلال المؤسسات الدينية المختلفة التي عاش بعضهم فيها، حيث حرص كثير من الواقفين في العصر المملوكي على تقديم الرعاية والخدمات الصحية في منشآتهم الدينية والتعليمية، من خانقاوات وربط وزوايا ومدارس (٥٨).

الرعاية الثقافية:

وتأتي الرعاية الثقافية للجواري والعبيد السود كأحد أوجه الرعاية الاجتماعية عصر سلاطين المماليك، ويبدو أن المعاصرين كانوا علي درجة كبيرة من الحرص على العمل بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ومن كانت له جارية فعلمها وأحسن إليها وتزوجها كان له أجران في الحياة الأخرى، أجر بالنكاح والتعليم وأجر بالعتق» (٥٩). ولا

نستبعد مطلقاً أن تكون الجواري قد حظيت بقسط من التعليم على أيدي كثير من الفقهاء الذين توافدوا على قصور السلاطين ودور الأمراء لتعليم جواريهم وعبيدهم تعليم أبناءهم وبناتهم. أو ربما نالت الواحدة منهن قدراً مناسباً من التعليم على يد زوجها إذا كان من كبار العلماء. وهناك إشارة لدى ابن الفرات يستفاد منها حرص هؤلاء العلماء على نيل الأجرين أجر التعليم وأجر العتق والزواج من العتيقة حيث قال في حديثه عن القاضي والفقيه ورئيس ديوان الإنشاء ابن عبدالظاهر جاء فيه: «وفي يوم الأحد ثامن عشر رمضان سنة إحدى وثمانين وستمائة أشهدنا مولانا فتح الدين بن المولى محيي الدين بن عبدالظاهر على نفسه بعثت جاريته أم ولديه علاء الدين ورقية، وعقد عقدها على مائة دينار عيناً حالة وكتب الكتاب في تاريخه» أي في التاريخ السابق ذكره (٦٠).

أما بالنسبة للعبيد السود لدينا بعض الأمثلة التي تؤكد علي أن بعضهم كان محبباً للعلم وللعلماء والفقهاء يحضر مجالسهم. كذلك نسمع أن بعضاً منهم قد اعتنى به سيده وعلمه منذ الصغر القرآن، ورتبه في وظائف الفقهاء وتزيا بزيهم، وبعضهم كان على دراية بقراءة القرآن الكريم، وبالقرئات السبع أو القرئات العشر. بل منهم من وصل إلى درجة المحدث. بل لعلنا لا نغالي إذا قلنا إن بعضهم قد تم تعليمه في قصور السلاطين والأمراء على المشايخ الذين يحضرون لتعليم أولادهم (٦١) ولم لا ونحن نرى الارتباط الشديد بين هؤلاء العبيد وأسيادهم، لدرجة أن السيد كان يعتبر عبيده ضمن أفراد أسرته، وهم يشكلون عزوة يستند إليها في مواجهة خصومه حتى ولو كان لديه ممالك يدافعون عنه (٦٢).

كذلك تنبغي الإشارة إلى أن الجواري بوجه خاص استأثرن بالخطوة وذلك لبراعة الكثيرات منهن في العزف على الآلات المختلفة، أو الضرب بالدفوف، ومنهن من برعت في فن الطرب والغناء؛ بل ويرى بعض الباحثين أنه نتيجة لكثرة أعداد الجواري، وما ترتب علي ذلك من آثار اجتماعية وأدبية أن أثمر ذلك العصر فناً جديداً لم تعرفه الثقافة العربية والإسلامية من قبل ألا وهو فن النقد الاجتماعي والدعوة إلى الإصلاح الديني والاقتصادي، وأن من حق المكتبة العربية الإسلامية أن تفخر بثلاثة كتب قيمة وفريدة في موضوعاتها، وهي كتاب المدخل إلى الشرع الشريف علي المذاهب لمؤلفه أبو عبدالله محمد بن محمد العبدري المتوفى سنة ٨٠٣ هـ والمعروف بابن الحاج، والكتاب الثاني هو إغاثة الأمة بكشف الغمة للمقرئزي مؤرخ العصر العظيم، والكتاب الثالث هو معيد النعم ومبيد النقم لتاج الدين السبكي المتوفى سنة ٧٧١ هـ (٦٣). ويحسن بنا أن نشير

إلى أن أبناء أهل الذمة لم يقلوا في اهتماماتهم بالجواري والعبيد السود في العصر المملوكي، وأن الشغف باقتناء هؤلاء الجواري والعبيد كان سمة العصر لدى جميع أبناء الطوائف الدينية، ودليلنا على هذا ما جاء في إحدى وثائق الجنيزة من أن امرأة يهودية توصي زوجها اوهي على فراش الموت بجارياتها فتقول له: إن جارياتي قد قامت برعايتي في مرضي هذا ومرضي السابق كما لو كانت أكثر من أمي أو أختي. والآن أرجوك ألا تتبعها أو أن يشتريها منك أحد، وألا تهان بأي شكل من الأشكال^(٦٤).

وفي ختام بحثنا يجب أن نشير إلى أنه من الطبيعي أن يتطلب قدوم أعداد كبيرة من هؤلاء الرقيق أسواق خاصة، وهي التي عرفت بأسواق الرقيق، في أسوان، وأسيوط، والقاهرة، والفسطاط،^(٦٥) أما عن أعمار هؤلاء الرقيق فإن وثائق الجنيزة تشير إلى ولع الناس بشرائهم في سن صغيرة، وتعليمهم إتقان كل ما سوف يوكل إليهم تنفيذه من أعمال، فضلاً عن تعليمهم كل ما يتعلق بالشؤون المنزلية بما يتلاءم وطباع أهل المنزل، وغرس التعاليم الدينية بديانة أسيادهم. كما نسمع أن كثيراً من السلاطين والأمراء قد أقبلوا على شراء العبيد والجواري المولدين، أي الذين تمت تنشئتهم محلياً في أعمار متوسطة أي في ريعان الشباب بعد أن يكونوا قد تحلوا بالمحبيب من الخصال^(٦٦). هذا إلى جانب حصول كثير من سلاطين وأمراء المماليك على أعداد كبيرة من هؤلاء الرقيق كهدايا من حكام الدول المجاورة لمصر^(٦٧).

أما عن أسعار هؤلاء الجواري والعبيد فقد كانت هناك عدة عوامل تحكم في تلك الأسعار، وسبق أن أوردناها في غير هذا الموضوع فلتراجع هناك لمن يشاء^(٦٨). مثل حالة العرض والطلب صعوداً وهبوطاً، ونوع الجارية والغرض الذي سوف تستخدم فيه، وسن كل واحدة منهن وأثره في سعرها، ومدى ما تتمتع به من جمال في الصوت والأداء، أو تناسق في الجسم، ومغالاة بعض السلاطين وكبار الأمراء في الشراء. وعن أكبر سعر وصل إلينا هو ٩٠٠٠ درهم، يليه ٢٤٠٠٠ درهم، و٨٠٠٠ درهم، يليه ٤٠٠٠ درهم، و١٩٠٠ درهم، ٩٦٠ درهماً، ٧٢٠ درهماً، ٦٤٨ درهماً، وأن الجواري المولدات بلغ سعر الواحدة منهن ٢٨٨ درهماً. بينما نسمع عن سعر بعضهن قرب نهاية العصر ما بين ٥٠٠ درهم و٦٠٠ درهم، أما العبيد السود فإن أسعارهم في بداية عصر سلاطين المماليك تراوحت ما بين ١٥٠ إلى ٤٠٠ درهم، ووصلت قرب أواخر العصر إلى ٦٠٠ درهماً^(٦٩). يضاف إلى كل هذا أحوال السلطنة المملوكية الاقتصادية، وما ينجم عنها أو يكون سبباً فيها من أوبئة ومجاعات وطواعين، واستقرار حالات الأمن أو اضطرابه، وما يتبعها من ثورات وفتن وقلقل وحروب.



الهوامش:

- ١- المقرئزي «تقي الدين أحمد بن علي ت ٨٤٥هـ»: كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، القاهرة، ١٩٣٦-١٩٥٨، ج٢، قسم ٣، ص ٦٤٢-٦٥٦.
- ٢- ابن الصيرفي «الخطيب الجوهري»: نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، القاهرة، ١٩٧٠م، ج١، ص ٧٧.
- ٣- ابن أبيك الدواداري «أبو بكر بن عبدالله ت ٧٠٩هـ»: الدر الفاضل في سيرة الملك الناصر، القاهرة، ١٩٦٠م، ص ٢١١، ابن الوردي «زين الدين عمر»: تاريخ ابن الوردي، النجف، ١٩٦٩م، ج٢، ص ٥٣٥؛ المقرئزي: نفسه، ج٢، قسم ٢، ص ٥٤٩؛ ابن تغري بردي «جمال الدين يوسف أبوالمحسن»: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب، بدون تاريخ طبع، القاهرة، ج٩، ص ٢١١.
- ٤- المقرئزي: نفسه، ج٢، قسم ٢، ص ٤٥٣.
- ٥- النجوم الزاهرة، ج٩، ص ١٦٦.
- ٦- أحمد خيرت: مركز المرأة في الإسلام، القاهرة ١٩٧٢م، ص ١٩-٢٠.
- ٧- التوراة: سفر الخروج.
- ٨- د. محمد عبدالعزيز مرزوق: الناصر محمد بن قلاوون، من سلسلة أعلام العرب، رقم ٢٨، القاهرة، بدون تاريخ طبع، ص ٦٩.
- ٩- المرجع السابق: نفسه، ص ٧١.
- ١٠- من سورة النور، الآية رقم ٣٣.
- ١١- د. حسن إبراهيم حسن: النظم الإسلامية، القاهرة، ١٩٢٩م، ص ٣٦٥؛ د. علي السيد علي: الجواري في مجتمع القاهرة المملوكية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨م، ص ٦٧-٦٨.
- ١٢- ابن رشد «الحفيد»: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، القاهرة، ١٩٧٠م، ج٢، ص ٣٢٥-٣٢٦.
- ١٣- النويري «شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب»: نهاية الأرب في فنون الأدب، القاهرة، ١٩٧٦م، ج٩، ص ١٢٥؛ جبور عبد النور: الجواري، القاهرة، ١٩٥٦، ص ١٦٦.

١٤- جبور عبدالنور: نفسه، ص ١١٣-١١٤.

١٥- النويري نفسه، ج٩، ص ١٢٣.

١٦- الإمام الشافعي: كتاب الأم، بولاق ١٣٢١هـ، ج ٤، ص ١٨٧: جبور عبد النور: نفسه، ص ١١٧-١١٨.

١٧- النويري: نهاية الأرب، ج٩، ص ١١٣.

١٨- شمس الدين السرخسي: كتاب المبسوط على مذهب أبي حنيفة النعمان، مصر، ١٣٢٤هـ، ج٥، ص ١٠٨-١٣٢.

١٩- ابن رشد: بداية المجتهد، ج٢، ص ٣١١-٣١٥.

٢٠- د. حسن إبراهيم حسن: النظم الإسلامية، ص ٣٦٤-٣٦٥.

٢١- ابن أبيك الدواداري: الدر الفاخر، ص ٤٠٠؛ ابن إياس «محمد بن أحمد الحنفي»: بدائع الزهور في وقائع الدهور، القاهرة، ١٩٧٠-١٩٨٣، ج١، قسم ١، ص ٣١١: د. علي السيد علي: الجواري، ص ٢٦.

٢٢- ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج٩، ص ١٧٥-١٧٦.

٢٣- ابن أبيك الدواداري: نفسه، ص ٢٣٧؛ ابن تغري بردي: نفسه، ج٩، ص ١٤٥.

٢٤- منظمة المؤتمر الإسلامي: أوقاف وأملاك المسلمين في فلسطين.

5- Donald Little: A Catalogue of the Islamic Documents from Al-Haram As- sarif»
In Jerusalem Beirut, 1982, P. 136

Ibid: p> 122. ٢٦-

Ibid: P. 90. ٢٧

Ibid: pp. 220-233. ٢٨

«Ibid: pp. 337-396. ٢٩

٣٠- د. علي السيد علي: «العبيد السود في مجتمع القاهرة المملوكية، بحث في كتاب: الرق والاحتجاج في المجتمع المصري في العصر العثماني، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية كلية الآداب، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص ٤٢.

٣١- أحمد شفيق بك: الرق في الإسلام، القاهرة، بدون تاريخ طبع، ص ٦٧-٧٣.

- ٣٢- المرجع السابق: نفسه، ص ٨٣-٨٥.
- ٣٣- ابن الصيرفي: نزهة النفوس والأبدان، ج٢، ص ٤٩.
- ٣٤- ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج٩، ص ٢٣٧.
- ٣٥- ابن إياس: بدائع الزهور، ج١، قسم ١، ص ٣١١؛ د. علي السيد علي: الجواري، ص ٢٩.
- ٣٦- محمد بن أحمد أبوحامد (ت ٥٠٥هـ/ ١١١٠م): إحياء علوم الدين، مصر، ١٣٤٨هـ، ج٢، ص ١٩٩.
- ٣٧- السلوك، ج٢، قسم ٣، ص ٥٩٥.
- ٣٨- المقرئزي: نفسه، ج١، قسم ٢، ص ٧٩٦.
- ٣٩- د. سعيد عبدالفتاح عاشور: المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، القاهرة، ١٩٦٣م، ص ١٣٤.
- ٤٠- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، طبع بولاق، ١٢٧٠ هـ، ج٢، ص ٤٢٥-٤٢٦.
- ٤١- السلوك، ج٢، قسم ٢، ص ٥٦٦.
- ٤٢- «Donald Little: Op. cit., P. 305»
- ٤٣- ابن الفرات «ناصر الدين محمد بن عبدالرحمن ت ٧٠٨هـ»، تاريخ ابن الفرات، بيروت، ١٩٣٩م، المجلد الثامن، ص ٩-١١: المقرئزي: المواعظ والاعتبار، ج٢، ص ٤٣٦.
- ٤٤- د. عبداللطيف إبراهيم: وثيقة وقف مسرور بن عبدالله الشبلي الجمدار، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٦٣، مجلد ١٩، ص ١٣٩-١٤٠.
- ٤٥- انظر وثيقة وقف السلطان الناصر حسن بن محمد بن قلاوون، محفوظة رقم ٦، حجة رقم ٨٨٠ المحفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة.
- ٤٦- د. محمد محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر، القاهرة، ١٩٨٠م، ص ٢٨٧.
- ٤٧- انظر وثيقة وقف السلطان المؤيد شيخ المحمودي، نسخة مصورة، محفوظة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة تحت رقم «Dt-96-M 2156x-1909. Spec. Colle»

٤٨- د. محمد محمد أمين: نفسه، ص ٢٩٢؛ وانظر وثيقة وقف السلطان الناصر حسن بن محمد بن قلاوون، محفوظة رقم ٦، حجة رقم ٨٨١ المحفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة.

٤٩- د. كامل جميل العسلي: وثائق مقدسية تاريخية، عمان، ١٩٨٣م، المجلد الأول، ص ١١٧-١٢٠.

٥٠- المرجع السابق: نفسه، ج١، ص ١١٨-١٢٠.

٥١- المقرئزي: السلوك، ج١، قسم ١، ص ٣٠٦؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج٥، ص ١٤؛ ابن طولون الصالحي «شمس الدين محمد»: مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، القاهرة، ١٩٦٢م، ج١، ص ٢٦٠-٢٦٣؛ د. السيد الباز العريني: الماليك، بيروت، بدون تاريخ طبع، ص ٥٣-٥٤؛ محمود نديم أحمد فهمي: الفن الحربي للجيش المصري في العصر المملوكي البحري، القاهرة، ١٩٨٣م، ص ١٧٨-١٨٠؛ د. عبد اللطيف إبراهيم: من وثائق التاريخ العربي، القاهرة، ١٩٧٢م، ص ٤٠، حاشية ٥؛ ولمزيد من المعلومات عن العبيد السود راجع: د. علي السيد علي: «العبيد السود...»، ص ٢٧-٤٨.

٥٢- د. علي السيد علي: نفسه، ص ٣٨.

٥٣- د. محمد محمد أمين: نفسه، ص ١٠١-١٠٢.

٥٤- انظر وثيقة وقف السلطان المؤيد شيخ الحمودي، نسخة مصورة بالجامعة الأمريكية، الحسن بن حبيب: تذكرة النبیه في أيام المنصور وبنیه، القاهرة، ١٩٨٦م، ج٣، ص ٤٤١.

٥٥- د. محمد محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية، ص ١٦٠.

٥٦- ابن الفرات: نفسه، ج٨، ص ٩؛ شافع بن علي: الفضل المأثور في سيرة الملك المنصور، وارسو، ٢٠٠٠م، ص ٤٠٧.

٥٧- محمد محمد أمين: نفسه، ص ١٦٩-١٧٢.

٥٨- د. محمد محمد أمين: نفسه، ص ١٧٣.

٥٩- أحمد شفيق: نفسه، ص ٧٣-٧٦.

٦٠- ابن الفرات: نفسه، ج٧، ص ٢٤٩-٢٥٠.

- ٦١- ابن حجر العسقلاني شهاب الدين أحمد بن علي الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، بيروت، ١٩٩٣م، ج٢، ص ٢١.
- ٦٢- ابن طولون الصالحى: مفاكهة الخلان، ج١، ص ٢١٠-٢٦٣؛ ج٢، ص ٢١.
- ٦٣- د. حبشي سيد نصر: المجتمع المصري في الشعر المملوكي، رسالة دكتوراه بجامعة الأزهر لم تتشر، ص ٨٣-٩٠، ولمزيد من المعلومات عن أثر الجوارى في الحياة الأدبية راجع: د. علي السيد علي، الجوارى في مجتمع القاهرة المملوكية، ص ٤٨-٦١.
- ٦٤- «Gotiten: A Med Society, New York, 1974, Vol. I, P. 144»
- ٦٥- ابن حبيب: تذكرة النبیه، ج١، ص ٣٥٦؛ السيوطي جلال الدين عبدالرحمن: حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، القاهرة، ١٣٢٧هـ، ج١، ص ١٣٤.
- ٦٦- د. علي السيد: الجوارى، ص ١٧؛ «Goitien: Op. cit. Vol. I, p. 135-136»
- ٦٧- ابن الوردي: نفسه، ج٢، ص ٣٦٢؛ ابن حبيب: تذكرة النبیه، ج١، ص ٥٤٩-٢٦٣؛ المقرئزي: السلوك، ج٢، قسم ٢، ص ٣١٧، المواعظ والاعتبار، ج١، ص ٣٦٣-٤٠٨ الخطيب الجوهري: نفسه، ص ٣١٦.
- ٦٨- عن ذلك راجع كتابنا: الجوارى في مجتمع القاهرة المملوكية، ص ٢٤-٢٨.
- ٦٩- المرجع السابق: نفسه، ونفس الصفحات: «العبيد السود»: نفسه، ص ٢٩.
- ونجم عن كثرة العبيد والجوارى أن وضعت عدة مؤلفات في ذلك العصر منها:
- أ- هدية المريد في تغليب العبيد لمؤلفه محمد الغزالي من علماء القرن العاشر الهجري.
- تحقيق عبدالسلام هارون، في نواذر المخطوطات ٤- المجلد الأول- القاهرة ١٩٥٤.
- ب- رسالة جامعة لفنون نافعة في شري الرقيق وتغليب العبيد- لابن بطلان «أبوالحسن المختار بن الحسن بن عبدون بن سعدون الطبيب البغدادي ت حوالي ٤٥٠هـ، تحقيق عبدالسلام هارون في نواذر المخطوطات مجموعة ٤ المجلد الأول القاهرة ١٩٥٤.
- ج- السيوطي (الحافظ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر ت ٩١١هـ/١٥٠٥م): نزهة العمر في التفضيل بين البيض والسمر، دمشق ١٣٤٩هـ.

